

التدقيق الإجتماعي كألية لحوكمة مستدامة: دراسة من منظور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات
**Social audit as a mechanism for sustainable governance: a study from the
 perspective of corporate social responsibility**

عبيدي نعيمة

مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر، n.abdi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/05

تاريخ القبول: 2022/04/10

الملخص:

تعالج الورقة البحثية موضع التدقيق الإجتماعي كنهج لتحقيق إستدامة المؤسسة، من خلال المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، فبناءً على الأدلة التي تم اكتشافها حتى الآن في مراجعة الأدبيات ، يبدو أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ينظر إليها من قبل الكثيرين على أنها الخيط الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث هدفت الدراسة إلى التنقيب في الدور الذي من الممكن أن يلعبه التدقيق الإجتماعي لتحقيق الهدف السابق، حيث خلصت هذه الأخيرة إلى أن التدقيق الإجتماعي هو إحدى الآليات التي تجسد من خلالها المؤسسات المسؤولية الإجتماعية لها، وهي مهمة صعبة تتطلب تطوير أسس الإبلاغ عن المسؤولية الإجتماعية مع التركيز أكثر على جعلها في أطر قانونية واضحة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الإجتماعي، المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، إستدامة المؤسسة.

تصنيف JEL: M42، M14، Q56.

Abstract:

The research paper addresses the issue of social auditing as an approach to achieving corporate sustainability, through corporate social responsibility, On the evidence discovered to date in the literature review , CSR seems to be perceived by many as the social strand of sustainable development. where the study aimed to explore the role that social audit can play to achieve the previous goal, where the latter concluded that social audit is one of the mechanisms through which institutions embody their social responsibility, and it is a difficult task that requires developing the foundations for reporting on social responsibility. Focusing more on making it into clear legal frame works.

Key Words : Social audit, corporate social responsibility, corporate sustainability.

JEL Classification: M42, M14 .Q56.

لم يكن مصطلح المسؤولية الاجتماعية مستخدماً في الفكر المحاسبي قبل 1923، وأن هدف المؤسسة في الإستمرارية يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند قيامها بأداء وظائفها المختلفة، حيث كان من نتيجة الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و ما تبعه من ظهور المحاسبة الاجتماعية لقياس الأداء الإجماعي لتلك المؤسسات و إعداد التقارير و القوائم الاجتماعية أن نبعت الحاجة إلى إيجاد وسيلة للتحقق و تقييم ذلك الأداء بصورة مستقلة عن الأداء الإقتصادي للمؤسسات، و لذلك تضافرت العديد من العوامل للمطالبة بإيجاد مفهوم جديد للتدقيق تحكمه مجموعة من المعايير لغرض فحص و تقييم الجانب الإجماعي لأداء المؤسسة، و قد أطلق على ذلك المفهوم إصطلاح التدقيق الإجماعي. (لطفى، 2005، صفحة 70)

بناءً عليه يجب على مهنة المحاسبة أن تغير من إتجاهاتها التقليدية و أن تهتم بمساعدة المجتمع في التعرف على الأداء الإجماعي للمؤسسات، ذلك أن وفاء المؤسسات بأداء مسؤولياتها الاجتماعية و التقرير عن نتائج ذلك الأداء هو في حقيقة الأمر البديل الوحيد المتاح لمنظمات الأعمال لتحقيق أهدافها الإقتصادية التقليدية، على إعتبار أن إعلام أفراد المجتمع بنتائج ذلك الأداء إنما يعني في النهاية خلق نوع من التناغم بين الإيقاع الإقتصادي للمؤسسة و بين توقعات المجتمع منها. و هنا تم إعتبار التدقيق الإجماعي كأداة للتحقق من معلومات المؤسسة حول المسؤولية الاجتماعية لها عبر نظم إدارة المساءلة، بناءً على ما سبق تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان دور التدقيق الإجماعي في ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من أجل الوصول إلى أداء مستدام لها، و هو ما سيتم معالجته من خلال التطرق إلى:

- التدقيق الإجماعي، تطور ممارساته في منظمات الأعمال؛

- بروز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛

- علاقة التدقيق الإجماعي بالمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال.

2- التدقيق الإجماعي، تطور ممارساته في منظمات الأعمال

في هذا العنصر سنتناول التدقيق الإجماعي من حيث التعريف، التطور التاريخي و أهميته في منظمات الأعمال.

1.2. تعريف التدقيق الإجماعي

هناك العديد من التعاريف تعكس على مر السنين تنوع و تطور ما هو متوقع من مراجعة الحسابات الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فمنذ الاعتراف الأولي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في الستينيات ، تم وضع المؤسسات في جميع أنحاء العالم تحت التدقيق المتزايد فيما يتعلق بمستوى أدائهم الاجتماعي؛ فيما يلي نستعرض بعض التعاريف التي أعطيت للتدقيق الإجماعي.

في عام 2000 عرف الإصدار الجديد من معيار ISO 9000 التدقيق الاجتماعي على أنه " عملية منهجية مستقلة و موثقة للحصول على تدقيق الأدلة و تقييمها بموضوعية لتحديد مدى استيفائها معايير التدقيق « (BELALIA, 2016, p. 85)

ما هو ملاحظ على التعريف السابق هو عدم ذكر الجانب الإجماعي و الإكتفاء بتعريفه في إطار عملية التدقيق.

في عام 2001، نشرت الجاليات الأوروبية كتابًا أخضر بعنوان الترويج لإطار أوروبي للمسؤولية الاجتماعية للشركات. قدم هذا الكتاب التعريفين التاليين: >> التدقيق الاجتماعي: هو التقييم المنهجي للتأثير الاجتماعي للمؤسسة فيما يتعلق بمعايير وتوقعات معينة. في حين يشير التدقيق الأخلاقي: إلى تطبيق المعايير الأخلاقية وغير المالية على القرارات الإستثمارية. (Igalens & Peretti, 2016, p. 14)

في عام 2006، أصدر المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي وثيقة عرف من خلالها التدقيق الاجتماعي على النحو التالي: " هو التدقيق المطبق على الإدارة والأنشطة والعلاقات بين الأفراد والمجموعات في المؤسسة ، وكذلك علاقة هذه الأخيرة بالأطراف المعنية الداخلية والخارجية. (Igalens & Peretti, 2016, p. 14) حيث يلاحظ على التعاريف السابقة أنها ليست دقيقة بما فيه الكفاية حيث لم تتطرق إلى خصوصية التدقيق مقارنة بالرقابة و التفتيش، كما يلاحظ على التعريفين السابقين تركيزهما على الجوانب الإجتماعية دون إدماجها في إطار عملية التدقيق.

كما يعرف التدقيق الاجتماعي بشكل عام: " بأنه طريقة لتحليل وقياس وإعداد التقارير الخاصة بأداء المؤسسة الاجتماعي والأخلاقي من خلال التدقيق في أنشطتها غير المالية التي ، تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أصحاب المصلحة". (Rahim & Idowu, 2015, p. 2)

و في هذا الإطار عرف Raymond Vatier الأب المؤسس للتدقيق الاجتماعي والرئيس المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي (IAS) التدقيق الاجتماعي على أنه: أداة لتوجيه و ملاحظة العمليات الإدارية مثلها مثل التدقيق المالي و المحاسبي ، تقدر قدرة المؤسسة على التعامل مع المشاكل الإنسانية أو الاجتماعية التي تطرحها بيئتها، أو تصادفها أثناء ممارسة نشاطها". (COURET & IGALENS, 1988)

في حين عرف J-M عام 2013 التدقيق الاجتماعي على أنه " عملية الفحص المهني على أساس المعايير ذات الصلة للتعبير عنها إبداء الرأي حول الجوانب المختلفة لمشاركة الموارد البشرية في أهداف التنظيم وتقديم التوصيات التي من شأنها تحسين جودة الإدارة الموارد البشرية ". (Yassine & Houria, 2019, p. 17)

وفي هذا الإطار حدد كل من Alain COURET et Jacques IGALENS على أن التدقيق

الاجتماعي مسؤول عن تحليل كل الأخطار وإتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليصه، حيث ميز IGALENS بين أربعة أنواع من الأخطار الإجتماعية: (COURET & IGALENS, 1988)

- خطر عدم الامتثال للنصوص؛
- مخاطر عدم تكييف السياسات الاجتماعية مع توقعات الموظفين؛
- مخاطر عدم تطابق إحتياجات الموارد البشرية؛
- خطر غزو الاهتمامات الاجتماعية.

وعليه فإن التدقيق الاجتماعي هو عملية تطبق على الإدارة و الأنشطة وعلاقات الأفراد والجماعات في المؤسسة، فضلا عن علاقات هذه الأخير مع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية، فهي عملية ممنهجة و مستقلة و موثقة، تقوم على تقدم الأدلة و تدقيقها وتقييمها بموضوعية لتحديد مدى إستيفاء معايير التدقيق الإجتماعي، مع إبداء الرأي في مختلف جوانب إدارة الموارد البشرية ومشاركة هذه الأخير في تحقيق أهداف المؤسسة، تحديد نقاط القوة، المشاكل الناجمة عن توظيف العاملين، مما يؤدي إلى تشخيص أسباب المشاكل المكتشفة وتقييمها

مع ضرورة صياغة توصيات تساهم في تحسين جودة إدارة الموارد البشرية ، أو مقترحات يتم تنفيذها من قبل المدقق تحت إشراف القسم الذي تم تدقيقه، أو الأطراف الأخرى ذات المصلحة سواء الداخلية أو الخارجية.

2.2. أهمية وأهداف التدقيق الإجتماعي

يعتبر التدقيق الاجتماعي اليوم حاجة حيوية تسمح للمؤسسة بالسيطرة على مختلف المخاطر المتعلقة بالموارد البشرية و بالتالي ضمان الوقاية من جميع المخاطر المتعلقة برأس المال البشري، و في هذا الإطار حدد COURET أن مهمة التدقيق الإجتماعي هي تحليل المخاطر و تقليلها و إقتراح توصيات بخصوصها. (MESSAID & CHEDRI MAAMAR, 2017, pp. 178-179)

حيث يساهم التدقيق الاجتماعي في تحقيق العديد من المنافع مستمدة من إستخداماته المختلفة

تشمل: (Bazerbashi & Bulyga, 2017, pp. 45-46)

- يعزز السمعة التنظيمية، من خلال إظهار أدائها الاجتماعي وإلتزامها بالأهداف الاجتماعية، حيث تعزز المؤسسة سمعتها من خلال المكاسب السياسية لرأس المال مع أصحاب المصلحة؛
- يرسل تنبيهات للإدارة و مجلس الإدارة بإتجاهات أصحاب المصلحة، حيث تشكل هذه الأخيرة تهديدا بالنسبة للمؤسسة كما تقدم في نفس الوقت فرصة لها، و بالتالي الإستفادة من فرصها و تجنب تهديداتها التي يجب معالجتها لتحسين الأداء الاجتماعي (والمالي) مع تجنب أزمات العلاقات العامة التي تضر بالعلامة التجارية؛
- يؤثر على التغيير التنظيمي الإيجابي، حيث أن توفر معلومات عن الأداء الاجتماعي يسمح للإدارة باتخاذ إجراءات بناءة لتحسينها؛
- يزيد من المساءلة، حيث يعتبر التدقيق الاجتماعي أكثر من مجرد تقييم للأداء الاجتماعي، فهو يلتزم بإعداد التقارير عن هذا الأداء لأصحاب المصلحة و الرد على مخاوفهم، و بقدر ما يعتبر التدقيق المالي وسيلة لإبرام عقود مع هذه المؤسسة، يعد التدقيق الاجتماعي أيضا وسيلة لمساءلة المؤسسة أمام المساهمين؛
- يساعد في إعادة توجيه وإعادة تركيز الأولويات، فوجود معلومات عن الأداء الاجتماعي مفيد لمساعدة المؤسسة على إدارة أي توتر بين الأهداف المالية والاجتماعية، بدلا من خوض توترات المنافسة بين الأهداف الاجتماعية؛
- يزيد من الثقة في المجالات الاجتماعية، حيث يقدم التدقيق الاجتماعي خارطة طريق حول كيفية القيام بذلك للمضي قدماً بشكل منتج في القضايا الاجتماعية و لمعالجة / إدارة إهتمامات أصحاب المصلحة؛
- يحسن الأداء المالي، فالأهداف الاجتماعية والمالية ليست بالضرورة متعارضة، لكنها في كثير من الأحيان داعمة لبعضها البعض، عملية التدقيق الاجتماعي وما ينتج عنها من نتائج إجتماعية تطور قدرة المؤسسة على إدارة إحتياجات أصحاب المصلحة المتنوعة، مع تحديدها لمختلف التهديدات والفرص ، مع تزويد المؤسسة بالمعلومات لتحديدها والإستفادة منها في التآزر بين الاعتبارات المالية والاجتماعية؛
- يسمح لأصحاب المصلحة بأن يكون لهم رأي في المؤسسة وسياساتها وسلوكياتها؛
- يسمح للمؤسسة بالإبلاغ عن إنجازاتها بناءً على أدلة مثبتة بدلاً من الإعتماد على الادعاءات التي لا أساس لها.

كما يساهم التدقيق الاجتماعي في رفع مكانة و شعبية المؤسسة ذات الأداء الاجتماعي الجيد، حيث يسهل التدقيق الاجتماعي وجود آلية شفافة لرقابة و رصد مؤسسات بعينها ، كما يسمح لأصحاب المصلحة بتقييم المؤسسة اجتماعيا مقابل معايير أو توقعات معينة، كما يعتبر أداة للتحقق من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال توضيح كيفية تنفيذ البرامج الاجتماعية والبيئية. (Rahim & Idowu, 2015, pp. 1-2)

3.2. التطور التاريخي للتدقيق الاجتماعي

على الرغم من حداثة ظهور التدقيق الاجتماعي، إلا أن هذا الأخير شهد تطورا منذ نشأته في أوائل الخمسينيات، حيث يتميز التاريخ المعاصر للمحاسبة الاجتماعية بزيادة الوعي بضرورة المحاسبة الاجتماعية، من منتصف السبعينات إلى مرحلتها الحالية عابرة بذلك سلسلة من التطورات المستمرة و مستخدمة لمصطلحات تتماشى مع الفترة التي ظهرت فيها، لتعكس بذلك البيئة المتغيرة. نحاول عرض هذه المحطات فيما يلي .

تاريخيا، يمكن إعتبار التدقيق الاجتماعي فرعاً من فروع التدقيق المالي، و التي الغرض منها المصادقة على حسابات المؤسسة، ولا سيما منذ قانون 1966 الذي يحدد دور المدققين القانونيين في التحقق من صحة المستندات المحاسبية و مراقبة مدى تطبيق قواعد المحاسبة المعمول بها. (BELALIA, 2016, p. 82)

في عام 1964، سعى البنك الوطني الأول لمدينة نيويورك إلى تطبيق مبادئ التدقيق لمراقبة أداء الموارد البشرية للوحدات المركزية أو الفرعية. (FRANKEL, 1978, p. 7)

بحلول السبعينيات، أصبحت المحاسبة الاجتماعية تشير إلى الترتيب، قياس وتحليل العواقب الاجتماعية و الاقتصادية للجمهور و للقطاع الخاص، بعد ذلك شهدت سنوات 1971 إلى 1980 ، فترة ركود في المحاسبة الاجتماعية والبيئية، كما أن المجالات البحثية لم تكن متاحة للكتابة في مجال المحاسبة الاجتماعية و البيئي، حيث كان هناك عدد قليل من المجالات التي نشرت مقالات عن المحاسبة الاجتماعية و البيئية. (Rahim & Idowu, 2015, p. 218)

في عام 1973، نشر John Humble جون همبل مقال بعنوان "تدقيق المسؤولية الاجتماعية" الذي ترجم إلى الفرنسية ، وأصبح " L'audit social au service d'un management de survie " (IAS, 2011) . في فرنسا ، حدد القانون الصادر عام 1977 التزام الميزانية الاجتماعية للمؤسسات التي يعمل بها أكثر من 300 موظف. (IAS, 2011)

في عام 1978 تم إجراء محاولات لتصنيف المحاسبة الاجتماعية في بعض المجالات الرئيسية، حيث إقترح Dilley خمسة فئات متداخلة للتدقيق الاجتماعي : هي محاسبة الدخل الاجتماعي الوطني، السمع الاجتماعي ، المحاسبة المالية / الإدارية الاجتماعية للمؤسسات غير الربحية ، الحسابات الاجتماعية المالية و المحاسبة الاجتماعية الإدارية. (Rahim & Idowu, 2015, pp. 218-219)

في عام 1982 أنشأ Raymond Vatier ريموند فاتير المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي (IAS)، و كان أول رئيس لها، حيث ركزت عمليات التدقيق الاجتماعي بشكل أساسي على عمليات إدارة الموارد البشرية، و التحقق من بيانات الميزانية العمومية لاجتماعية ، والمجالات المتخصصة للموارد البشرية ، لا سيما في المجالات ذات القضايا القانونية و / أو الاجتماعية و / أو المالية القوية (كشوف المرتبات ، التدريب ، الأجور ، التوظيف ، المناخ الاجتماعي) ، أو لإعداد وإدارة عمليات الاندماج أو إعادة الهيكلة . (Igalens & Peretti, 2016, p. 18)

في عام 1983، وضعت الرابطة الأوروبية لإدارة شؤون الموظفين، التدقيق الاجتماعي على جدول أعمال مؤتمرها في كوبنهاغن، حيث أوجبت الرابطة على المدققين الداخليين إدراج التدقيق الاجتماعي في برنامج التدريب الخاص بالاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، حيث أخذت الدورات المتخصصة في الظهور ، كما زاد عدد المقالات و الكتب في مجال التدقيق الاجتماعي، ففي عام 1984 نشر JM Peretti et JL Vachette كتابًا بعنوان "Social Audit" و في عام 1988 نشر الأب المؤسس للتدقيق الاجتماعي Raymond Vazier كتابًا بعنوان "Audit de la Gestion sociale" . (IAS, 2011)

من 1981-1990، تم الإهتمام أكثر بالجوانب البيئية في المحاسبة الاجتماعية، ففي الثمانينيات إزاد الوعي العام بالبيئة، و تم توسيع المصطلح من المحاسبة الاجتماعية إلى المحاسبة الاجتماعية و البيئية، ففي عام 1988 نشر جراي عمل بعنوان " نحو نظرية التأثير الثقافي في تطوير النظم المحاسبية"، أظهر هذا العمل الدولي الرائد أن الثقافة قد تؤثر في الممارسات المحاسبية في الواقع ، و إقترحت هذه النظرية أنه يمكن الربط بين المجتمع و القيم المحاسبية، و أظهرت أن نظام القيم للمحاسبين مشتق من القيم المجتمعية، الأمر الذي سيؤثر على الممارسات المحاسبية ، مثل الإبلاغ عن المعلومات والإفصاح عنها و من ثم تعزيز هذه القيم. (Igalens & Peretti, 2016, p. 219)

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، توسع نطاق التدقيق الاجتماعي بشكل كبير ليشمل قضايا خارجية جديدة (البيئة، العملاء، المستثمرين..) مع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (CSR) ، و هنا ظهرت العديد من المبادرات التي أدت إلى (قانون NRE في فرنسا، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ، عمليات تدقيق المورد أو المقاول من الباطنإلخ)، الأمر الذي أدى بالعديد من المؤسسات إلى إصدار موثيق أخلاقية أو الإشتراك في موثيق خارجية باسم "التنمية المستدامة"، و تعهدوا بالوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية بشأن الإلتزامات التي تم التعهد بها للمجتمعات التي توجد فيها أنشطتهم ، أو للشركاء التجاريين، الأمر الذي يخلق طلبا قويا على خدمات التدقيق الاجتماعي. (IAS, 2011)

في عام 2011 ناقش Gibbon and Dey موضوع العائد الاجتماعي على الاستثمار (SROI) و إلى إحتماالية استخدامه في إطار تقييم الأثر الاجتماعي SAA ، الأمر الذي يؤدي إلى التركيز القوي على البيانات الكمية تعزيز قياس الحسابات الاجتماعية. في النهاية. (Rahim & Idowu, 2015, p. 219)

4.2. أنواع التدقيق الاجتماعي

وفقًا لـ Peretti & Igalnes يصنف التدقيق الاجتماعي حسب بعدين:

- البعد الأول : ممارسة التدقيق الاجتماعي في سياق الشهادة، و نعني بذلك ممارسة التدقيق الاجتماعي بناء على الشهادة المتحصل عليها من طرف المؤسسة، أو تطبيقا لمبادئ إرشادية خاضعة لها، حيث أصبح الجانب الاجتماعي على درجة من الأهمية من قبل المستهلك، لذا فهو يحتاج إلى ضمانات بخصوص الجودة، مثل : ISO 9001 ، ISO 14001 نظام الإدارة البيئية، منظمة العمل الدولية ، الإمتثال لإجراءات الدقيق العالمية، و بالتالي تؤكد ممارسات التدقيق في هذا البعد على ضمان موثوقية البيانات الاجتماعية وأن قسم الموارد البشرية يمثل لقوانين أمن قانون العمل، و في هذا الإطار يمكن تحديد ثلاثة أهداف: ضمان جودة المعلومات ، فضلاً عن مراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية أو

التقليدية ، والتأكد أخيراً من تطبيق أدوات الإدارة العامة. لذلك يتطلب تدقيق الامتثال أن يكون لدى المدقق معرفة قانونية متعمقة. SAI. (Ouchitachne, 2019, p. 16).

- في حين يشير البعد الثاني إلى ممارسة التدقيق الاجتماعي خارج إطار الشهادة: أي التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة نفسها (داخلي) و هذا لأغراض إدارية أو لطرف خارجي في ظروف معينة مثل شراء مؤسسة أو اندماج أو تقديمه كضمان لإمكانية التعاقد من الباطن في إطار تطبيق معايير الجودة، ومن ناحية أخرى مستوى التأكيد المعتدل والمعقول أن يعتمد على مدى تحقيقات المراجع. (Yassine & Houria, 2019, pp. 18-19)

حيث يلخص الجدول التالي أنواع التدقيق السابقة.

الجدول 1: أنواع التدقيق الاجتماعي

محيط التدقيق غياته	تأكيد معقول	تأكيد مسؤول
المحيط الداخلي	التدقيق الدوري للموارد البشرية	تدقيق طارئ يتعلق بمشكلة.
المحيط الخارجي	سلسلة التدقيق الاجتماعي المتعلقة بالإمداد وبالتعاقد من الباطن	التدقيق الاجتماعي المتعلق بشراء مؤسسة

المصدر: (Igalens & Peretti, 2016, p. 35)

3. بروز المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

إزداد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات خلال العقود الماضية، حيث أصبحت المسؤوليات البيئية والاجتماعية من أولى أولويات الجهود الدولية على مستوى العالمي، حيث لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين معروفا بشكل واضح، حيث تحاول المؤسسات جاهدة تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل، ولكن مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تتبنى المؤسسات والأعمال التجارية دورا في المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، ومع ترسيخ إنتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أصبح من الصعب على المؤسسات الكبيرة التفاوض عن دورها التنموي وإحساسها بالمسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع، حيث أظهرت التجارب أن الدور الاجتماعي والإلتزام الأخلاقي للمؤسسات هو أيضا إستثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والإختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها و المجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضا إنتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه المؤسسات. (خلف السكارنة، 2009، الصفحات 160-162)

فقد فرضت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نفسها في محيط العلاقات الإقتصادية سواء الوطنية منها أو الدولية، من ناحية أثارت ردود أفعال مناهضي الرأسمالية،- و على رأسهم الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل ميلتون فريدمان، حيث صرح هذا الأخير عام 1970 وبوضوح عن رؤيته حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مقالته وأكد أن مسؤولية الأعمال هي زيادة الأرباح فقط وأن الهدف الاجتماعي يخرج عن نطاقها- (Friedman, 1970, pp. 17-18) منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي الصدى العميق لدى المؤسسات الكبرى حول دورها ومسؤولياتها الجديدة في مواجهة مطالب أصحاب المصلحة الآخرين، حتى لا تعيد

أزمة الثقة التي تعرضت لها المؤسسات الكبرى عقب إهيارات أكبر المؤسسات على المستوى العالمي، بسبب إهتمامها بطرف واحد فقط هو المساهم. (Williams, 2014, pp. 5-6)

وفي هذا الإطار فقد عرف Drucker عام 1977 المسؤولية الاجتماعية على أنها: "إلتزام المؤسسة إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه". (Capron, 2009, p. 32) حيث شكل هذا التعريف حيز الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعاً لدراسة هذا الموضوع بإتجاهات مختلفة.

عرف Davis عام 1973 المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها: "إعتبارات المؤسسة وإستجابتها للقضايا التي تتجاوز النطاق الضيق الاقتصادي والفني، والمتطلبات القانونية للمؤسسة لتحقيق الفوائد الاجتماعية والبيئية على طول مع المكاسب الاقتصادية التقليدية التي تسعى إليها المؤسسة." (owen, Kirchmoier, & Grant, 2006, pp. 79-80)

في حين عرفت الإتحاد الأوروبي عام 2010 المسؤولية الاجتماعية: "على أنها مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين إعتبارات إجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي" حيث يركز الإتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم تطوعي لا يستلزم سن قوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها المؤسسات للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع. (Habek & Wolniak, 2016, pp. 400-401)

كما عرفت من طرف Allouche et alii عام 2004 على أنها: "المفهوم الذي تهتم بموجبه المؤسسات بمصالح المجتمع، بما فيها مصلحة تحقيق الربح للمساهمين، وذلك عن طريق الأخذ بعين الإعتبار تأثير نشاطاتها على المستهلكين والموظفين وحملة الاسهم والمجتمع والبيئة وذلك في كل أجه عملياتها." (Dion & Dominique, 2008, p. 158)

وفي إطار وجهة نظر التدقيق فقد عرف المعهد الدولي للمدققين الداخليين المسؤولية الاجتماعية على أنها: " الطريقة التي تدمج بها الشركات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في قيمها، الثقافة واتخاذ القرار والاستراتيجية والعمليات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وبالتالي إنشاء ممارسات أفضل داخل الشركة، وخلق الثروة، وتحسين المجتمع. (Igalens & Peretti, 2016, pp. 123-125)

كما عرفت من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها: " الإلتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة والمجتمع ككل". (Aubertin & Dominique Vivien, 2010, pp. 132-133) كما يرى البعض ضرورة ربطها بنظرية أصحاب المصالح، ليمتد نطاقها ويشمل كل ما له صلة بالمؤسسة والمجتمع ككل. (Gregory & Gehlmann, 2003, pp. 4-5)

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي طريقة عمل المؤسسة، والتي من خلالها تدمج الإهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار وإستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة المؤسسة والعمليات والأنشطة داخل المؤسسة بشفافية ل يتم تطبيق أحسن الممارسات، وجاء ذلك بعد سلسلة من المناقشات حول الدور الاجتماعي للمؤسسة وطبيعة البيئة التي تعمل فيها والتي أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط العلمية والأكاديمية وذلك بالنسبة لرجال الأعمال، وهنا نجد وجهتي نظر مختلفتين للمسؤولية الاجتماعية

تتمثل الأولى بكون منظمات الأعمال وحدات إقتصادية تهدف إلى تعظيم الأرباح و هذا سينعكس إيجابيا على مختلف مناحي الحياة في المجتمع، أما وجهة النظر الثانية فتري أن المؤسسات هي وحدات إجتماعية يجب أن تلعب دورا إجتماعيا متزايدا في بيئاتها. (خلف السكارنة، 2009، صفحة 162)

تم تقديم منظور آخر للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من قبل Rayner عام 2003 أكثر تعقيدا حيث ركز على العناصر الرئيسية التالية : (Rahim & Idowu, 2015, pp. 17-18)

- يجب أن تعمل المؤسسات بطريقة تتجاوز الامتثال القانوني الأساسي لتشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية؛
- عند تصميم إستراتيجية المؤسسة يجب عليها أن تأخذ في الاعتبار القيمة المضافة للمجتمع والبيئة ، من خلال الانتباه لتقليل التأثيرات السلبية والتعظيم الإيجابية؛
- يجب على المؤسسات أن تأخذ جميع المخاطر بعين الاعتبار، الاجتماعية، الأخلاقية و البيئية من خلال تقييمها مع الكشف عنها وبكل شفافية إلى أصحاب المصالح الداخليين و الخارجيين؛
- يجب على المؤسسات الإستجابة لتوقعات مختلف أصحاب المصلحة؛
- يجب ربط جميع العناصر المذكورة أعلاه في إطار عمل متكامل حيث تكون عناصر مثل إستراتيجية المؤسسة وحوكمة المؤسسات وقرارات الإدارة وأنظمة إعداد التقارير كلها مترابطة مع بعضها البعض مترابطة.

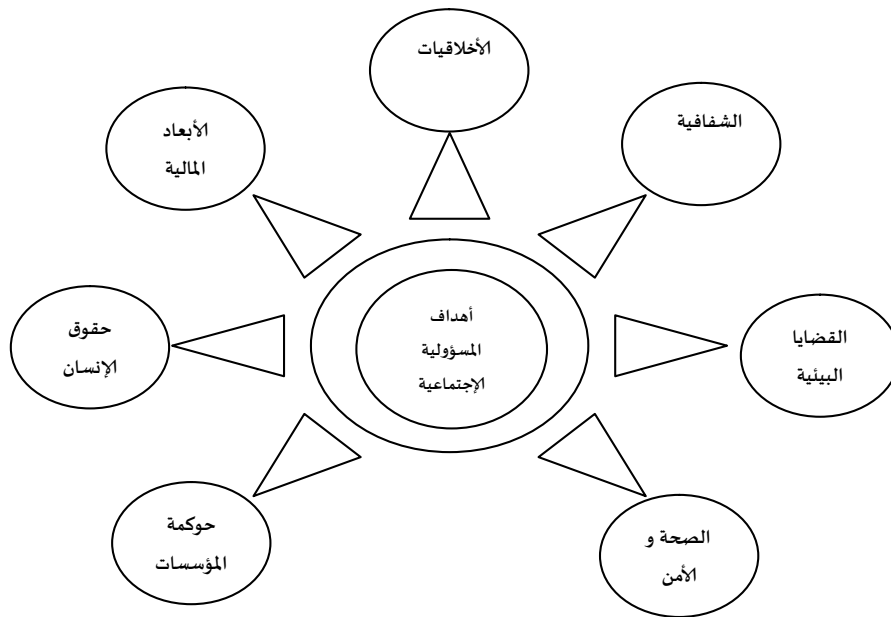
مع ملاحظة أن مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات CSR يتقاطع مع العديد من المصطلحات الأخرى المصطلح الأكثر إستخداما هو إستدامة المؤسسة، هذا الأخير يخضع لمبادئ توجيهية مماثلة لتلك المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تندرج المبادئ السابقة في المجالات التالية: الأخلاق ، والحوكمة ، والشفافية ، والعلاقات التجارية ، والعائد المالي ، والمشاركة المجتمعية ، وقيمة المنتج ، وممارسات التوظيف وحماية البيئة. (Sprinkle & Maines, 2010, p. 446)

كما ناقش ريديلي وآخرون عام 2011 الجدل القائم حول قضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع جميع جوانب الاستدامة، حيث أظهر أن إلتزام المؤسسات بضمان الاستدامة يولد تأثيراً قوياً وتأثيراً على جميع الاستراتيجيات والممارسات التشغيلية للمنظمات، هناك قضية واضحة بشكل قاطع هي أن المؤسسة لم تعد مسؤولة فقط أمام المساهمين من حيث ضمان زيادة العائد المالي على إستثماراتهم الرأسمالية، حيث أصبحت مسؤوليات المؤسسة الآن أكثر تعقيداً، بما في ذلك أيضاً المسؤوليات الاجتماعية والبيئية حول التأثير المحتمل لعملياتها وإجراءاتها على أصحاب المصلحة مثل الموظفين الحاليين والمستقبليين العملاء والموردين والهيئات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع ككل. (Sprinkle & Maines, 2010, p. 446)

على الرغم من المناهج المفاهيمية العديدة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، يجب تحديد العناصر المشتركة التي يجب أن تدور حولها المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسات و هي القضايا الاجتماعية والبيئية والمالية ، والتي على المؤسسات العالمية الكبرى تطويرها بالتركيز على الثلاثية السابقة، فمسؤولية المؤسسة يجب أن تركز على كيفية ممارسة الأعمال مع الإلتزام بالقيم الاجتماعية، دون آثار كبيرة على الربحية، والإلتزام في نفس الوقت بتقليل أثارها السلبية المحتملة على أصحاب المصلحة، هذه بلا شك إستراتيجية مؤسسية معقدة، حيث يجب

أن تتضمن قضايا مسؤولية المؤسسة الأهداف الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. (Bekefi & Epstein, 2008, pp. 34-36) كما هو مبين في الشكل التالي.

الشكل 1: أهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات



المصدر: (Rahim & Idowu, 2015, p. 19)

حيث يوضح الشكل السابق أن أهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يجب تضمينها في جميع أنشطة المؤسسة فعلى كل موظف المساهمة في أهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من المبادئ التوجيهية والمعايير على المستوى الدولي من قبل مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمهنية حول العالم، ندرجها في الجدول التالي:

الجدول 2: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات / استدامة المؤسسات - المبادئ التوجيهية الدولية-

العنوان	مضمونه
ISO 26 000	المنظمة الدولية للتقييس: تقديم إرشادات طوعية بشأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تنص بوضوح على أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في إستدامتها. (Barnes & Croker, 2013, p. 38)
معيار الضمان AA1000AS	إنها مجموعة مجانية مفتوحة المصدر، دولية المعايير معترف بها و المصممة خصيصا لتوفير ضمانات عن الاستدامة، حيث تحدد هذه المعايير المبادئ التي يجب الإلتزام بها من أجل تحقيق متطلبات المعيار و تقديم تأكيد بشأن الإستدامة. (Ackers, 2015, p. 131)

<p>تمثل مجموعة من المبادئ التي طورها قادة الأعمال ، مع التركيز بشكل أكبر على سلوك العمل ، والمشاركة المجتمعية وحوكمة المؤسسات، مع التركيز بشكل أقل بخصوص الأبعاد البيئية و حماية حقوق الإنسان. (Carroll, 2013, p. 3)</p>	<p>مبادئ المائدة المستديرة للأعمال Caux Round Table Principles for Business</p>
<p>مجموعة من المبادئ والتوجيهات تطبق جنبًا إلى جنب مع الإفصاحات والمؤشرات الخاصة باستخدام الطوعي من قبل المنظمات في الإبلاغ عن تحقيق الأداء من حيث الاستدامة. (Toppinen, Li, Tupura, & Xiong, 2012, p. 192)</p>	<p>GRI lbal Reporting Initiative – القواعد الإرشادية للإبلاغ عن الإستدامة</p>
<p>والمعروفة أيضًا باسم "ارتباطات التأكيد بخلاف التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، المنشور عام 2005 من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (الاتحاد الدولي للمحاسبين، حيث يوفر هذا المعيار إرشادات إلى مهنة التدقيق حول المبادئ والإجراءات التي يجب اتباعها عند التقرير عن الأداء غير المالي للمؤسسة. (Rahim & Idowu, 2015, p. 20)</p>	<p>معياري التأكيد الدولي (ISAE 3000) International Standard on Assurance Engagements(ISAE 3000)</p>
<p>تعتبر مبادئ ومعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ ثابتة، تم إعتماها من قبل أكثر من 33 دولة تركز على السلوك التجاري المسؤول من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تغطي حقوق الإنسان و القضايا البيئية. (Rahim & Idowu, 2015, p. 20)</p>	<p>منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية للشركات متعددة الجنسيات. Organisation for Economic Cooperation and Development’s Guidelines for Multinational Enterprises</p>
<p>تم إصدار هذه المجموعة من معايير الأداء والتوقعات لسلوك المؤسسة من قبل مركز الأديان حول مسؤولية المؤسسات (ICCR) ، إضافة إلى 60 قضية يعالجها، حيث يسهل المركز بمسؤولية المؤسسة أمام بيئتها و الموظفين و جوانب الحوكمة. (Responsibility).</p>	<p>مبادئ المسؤولية العالمية للمؤسسات: معايير قياس أداء الأعمال Principles for Global Corporate Responsibility: Benchmarks for measuring business performance</p>
<p>إنه يمثل مجموعة من المعايير تحتوي على تسعة مبادئ تركز على العمل وحقوق الإنسان للشركات العالمية (Murmura, Bravi, & Palazzi, 2017).</p>	<p>المساءلة الاجتماعية 8000 (SA)</p>

<p>إنه معيار طوعي لمواطنة المؤسسة تغطي عشرة مبادئ في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة، وذلك في إطار البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمؤسسة في مجابهة الأطراف ذات المصلحة. (Cetindamar, 2007)</p>	<p>الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)</p>
--	---

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المراجع المهتمش بها

4. علاقة التدقيق الإجتماعي بالمسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال.

تنبع كل من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتدقيق الاجتماعي من مفهوم مشترك بينهما هو الجانب الاجتماعي، لذي ينبغي أن يكون التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مفهومين متكاملين، حتى تتمكن المؤسسات من بناء نظام مفتوح و شفاف، فالمؤسسة لا تسعى لتحقيق الأهداف الإقتصادية فقط و لكنها تعمل في إطار سلسلة متكاملة من الأهداف البيئية والاجتماعية و الثقافية و ما إلى ذلك، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تبدأ داخل المؤسسة ثم تتطور لتلبي الإحتياجات الخارجية للمجتمع ككل.

(DENISOV, KHACHATURYAN, & UMNOVA, 2018, pp. 63-64)

و يمكن للتدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مساعدة المؤسسة على تطوير نظام المساءلة، فنجاح أي مؤسسة يكمن في قدرتها على التواصل بشكل فعال مع المكونات الأخرى للمجتمع، فإذا كانت هناك فجوة بين ما هو متوقع و أداء المؤسسة فهذا قد يتسبب في أضرار جسيمة لها، و في هذا الإطار يمكن لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أن تساعد ها في تطوير شبكة يمكن أن تربطها بأصحاب المصلحة، كما يخلق التدقيق الاجتماعي آلية توعية للوصول إلى الجمهور، و في هذا الإطار يمكن تقييم تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أو التدقيق الاجتماعي وقياسه والإبلاغ عنه بناءً على المبادئ التوجيهية التي وضعتها الهيئات الدولية ومبادرات إعداد التقارير السابق ذكرها، حيث تحتوي مبادرات الإبلاغ على إرشادات يتم الإسترشاد بها ك معايير معترف بها على الصعيدين الدولي والوطني، و على الرغم من أنها توفر إطارا تطوعيا في وضع المعايير، فهي قد توفر الأساس لتطوير إطار تنظيمي يمكن المؤسسات من تبني المسؤولية الاجتماعية بجدية التدقيق الاجتماعي، و هو ما سينعكس عليها و على أطراف المصلحة الأخرى. (Koldovskyi, 2015, pp. 137-

138)

كما أنه من المرجح تطوير التدقيق الاجتماعي إستجابةً للتغيرات في وجهات النظر الاجتماعية وكذلك آراء المؤسسات حولها، حيث تؤثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على التدقيق الاجتماعي من ناحيتين ، أولا في حالة ما إذا زاد الطلب على تقارير المؤسسة الاجتماعية المصادق عليها من طرف المدقق الحيادي، التأثير الثاني هو تحول تركيز آليات حوكمة المديرين من علاقة تعاقدية إلى علاقة إئتمانية، و بالتالي فتقرير المدقق له تأثير ليس فقط على القرارات الإستثمارية بالنسبة للمساهمين ولكن أيضا على مصير العديد من الأطراف، الأمر الذي

سينعكس في الأخير على تطوير نظريات التدقيق. (Kurihama, 2007, pp. 114-115)

الخاتمة

في هذه الورقة تم تسليط الضوء على موضوع التدقيق الإجتماعي و دوره في تحقيق أهداف المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، فمع الضجة التي أحدثتها هذه الأخيرة بدأت المؤسسات بالاضطلاع ببعض المسؤوليات الإجتماعية في الوسط الذي تمارس فيه نشاطها، فهي تؤثر وتتأثر بالمجتمع، فعدم إيلاء المؤسسة الاهتمام الكافي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات قد يؤدي ذلك إلى الإضرار بسمعتها، كما قد تخلف أثارا وخيمة إجتماعية و بيئية، و في هذا الإطار يشكل التدقيق الإجتماعي أداة لصنع القرارات الإستراتيجية في مجال صنع المسؤولية الإجتماعية، كما يسهل فهم أفضل لمؤسسة ما:

- أهداف وغايات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ؛

- ممارسات وسياسات وثقافة المسؤولية الاجتماعية ؛

- بناء نهج لقضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ذات الصلة بعملية صنع القرار الداخلي.

بناءا عليه تسمح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مهما كان حجمها ، بالمساهمة في التوفيق بين الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الإعتماد على آلية التدقيق الإجتماعي، إلا أن الممارسات تؤكد ضرورة تطويرها من أجل ضمان فعالية أكبر للتدقيق الإجتماعي من أجل النهوض بالمسؤولية الإجتماعية، من خلال الأخذ بعين الإعتبار:

- تطوير المبادرات التطوعية للمسؤولية الإجتماعية، فهذه الأخيرة ليست كافية لحماية العمال و الأطراف الأخرى ذات المصلحة، لهذا السبب تطالب هذه الأخيرة بآليات فعالة للإبلاغ عن أنشطة المؤسسة في مجال المسؤولية الإجتماعية، حيث يؤكد المستثمرون أهمية تحسين نشر المعلومات والشفافية فيما يتعلق بالممارسات التجارية و جعلها أكثر قانونية ؛

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهي وثيقة تجيب على كل ما يمكن توقعه من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال:

- التركيز على تشغيل عدد كبير من العمال المحرومين؛

- الاستثمار في تنمية المهارات و التعلم أثناء فترة التوظيف؛

- تحسين الصحة العامة في مجالات مثل توزيع الأغذية ...؛

- أداء ابتكار أفضل؛

- زيادة ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية وتقليلها مستويات التلوث ، من خلال الاستثمار في الابتكار البيئي والتبني الطوعي لأنظمة الإدارة البيئية ؛

- تحسين صورة المؤسسات الرائدة في الأعمال ؛

- إحترام أكبر لحقوق الإنسان ومعايير العمل الأساسية، ولا سيما في البلدان النامية.

- الحد من الفقر.

- أمين السيد أحمد لطفي. (2005). المراجعة البيئية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- بلال خلف السكارنة. (2009). أخلاقيات العمل. عمان، الأردن: دار المسيرة.
- Ackers, B. (2015). WHO PROVIDES CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY (CSR) ASSURANCE AND WHAT ARE THE IMPLICATIONS OF THE VARIOUS ASSURANCE PRACTICES? Journal of Economic and Financial Sciences, volume 8, N 01, p131. , 131.
- Aubertin, C., & Dominique Vivien, F. (2010). Le développement durable Enjeux politique, économique et sociaux. Paris, France: Direction de l'information légale et administrative.
- Barnes, L. R., & Croker, N. (2013). The relevance of the ISO26000 social responsibility issues to the Hong Kong construction industry. Australasian Journal of Construction Economics and Building, volume 13, N 3 , 38.
- Bazerbashi, M., & Bulyga, R. (2017). SOCIAL AUDIT. Student's Bulletin , 45-46.
- Bekefi, T., & Epstein, M. J. (2008). MEASURING AND MANAGING SOCIAL and POLITICAL RISK. risk management, Vol. 89, N° 8 , 34-36.
- BELALIA, Z. (2016). Les compétences d'un Auditeur Social. Le Mamager, N° 3 , 85.
- Capron, M. e. (2009). la responsabilité sociétale de l'entreprise. Paris, France: Arnaud franel Editions.
- Carroll, A. B. (2013). Caux Round Table Principles for Responsible Business. , Encyclopedia of Corporate Social Responsibility, Vol 1 , 3.
- Cetindamar, D. (2007). Corporate Social Responsibility Practices and Environmentally Responsible Behavior: The Case of The United Nations Global Compact. Journal of Business Ethics, volume 76 , 164.
- COURET, A., & IGALENS, J. (1988). Audit social. PUF.
- DENISOV, I. V., KHACHATURYAN, M. V., & UMNOVA, M. G. (2018). Corporate Social Responsibility in Russian Companies: Introduction of Social Audit as Assurance of Quality. QUALITY MANAGEMENT, Volume 19, N 164 , 63-64.
- Dion, M., & Dominique, w. (2008). Le développement durable théories et applications au management. Paris, France: DUNOD.
- FRANKEL, M. (1978). THE SOCIAL AUDIT POLLUTION HANDBOOK HOW TO ASSESS ENVIRONMENTAL AND WORKPLACE POLLUTION. London: THE MACMILLAN PRESS LTD.
- Friedman, M. (1970). The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits. The New York Times Magazine, 13 September, New York Times Company , 17-18.
- Gregory, A., & Gehlmann. (2003). The limits of corporate disclosure. CIPE: Arabic edition.
- Habek, P., & Wolniak, R. (2016). Assessing the quality of corporate social responsibility reports: the case of reporting practices in selected European Union member states. Qual Quant, N50 , 400-401.

- IAS, I. I. (2011). *l'évolution du concept d'audit social*.
- Igalens, J., & Peretti, J.-M. (2016). *Audit social : Meilleures pratiques, méthodes, outils*. Paris: Eyrolles.
- Koldovskyi, A. (2015). *CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AUDIT: TEORETICAL ASPECTS*. Risk governance & control: financial markets & institutions, Volume 5, N 3 , 137-138.
- Kurihama, R. (2007). *ROLE FOR AUDITING IN CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AND CORPORATE GOVERNANCE: UNDER NEW CORPORATE VIEW*. Corporate Ownership & Control , Volume 5, N 1 , 114-115.
- MESSAID, H. A., & CHEDRI MAAMAR, S. (2017). *LA PRATIQUE DE L'AUDIT SOCIAL COMME ACTE DE RECHERCHE DE LA PERFORMANCE RH-CONTRIBUTION A L'ETUDE DE L'EXPERIENCE DES ENTREPRISES INDUSTRIELLES ALGERIENNES*. 179REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES, N 01 , 178-179.
- Murmura, F., Bravi, L., & Palazzi, F. (2017). *Evaluating companies' commitment to corporate social responsibility: Perceptions of the SA 8000 standard*. Journal of Cleaner Production, Volume 164 , 1407.
- Ouchitachne, I. (2019). *L'audit social, outil de pilotage et de performance globale des entreprises*. Revues conjuncture, N 57, Maroc , 16.
- owen, G., Kirchmoier, T., & Grant, J. (2006). *Corporate Governance in the US and Europe*. London: palgrave.
- Rahim, M. M., & Idowu, S. O. (2015). *Social Audit Regulation Development, Challenges and Opportunities*. New York: Springer.
- The Principles for Global Corporate Responsibility, P.<https://www.jussempor.org/Resources/Corporate%20Activity/principlesforglobalcorpora.html>.
- Sprinkle, G. B., & Maines, L. A. (2010). *The benefits and costs of corporate social responsibility*. Kelley School of Business, N 53 , 445-446.
- Toppinen, A., Li, N., Tuppuru, A., & Xiong, Y. (2012). *Corporate Responsibility and Strategic Groups in the Forest-based Industry: Exploratory Analysis based on the Global Reporting Initiative (GRI) Framework*. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, volume19, N4 , 192.
- Williams, O. F. (2014). *Corporate Social Responsibility The role of business in sustainable development*. New York: Routledge.
- Yassine, S., & Houria, Z. (2019). *L'AUDIT SOCIAL : CADRE THEORIQUE ET PERSPECTIVES DE RECHERCHE*. European Journal of Human Resource Management Studies, Volume 2 , Issue 2 , 17.